

جبل الجليد في الأفق!

الحاجة ملحة للانعطاف التام وليس للفرملة

في عام 2012 ، نشرت مجموعة Nabni نصا كإشارة تحذير حول هشاشة الوضع الاقتصادي وحول وهم القوة الذي يخلفه وجود احتياطات صرف كاذبة في حدود 200 مليار دولار. النص المذكور أخذ تشبيهه باخرة تايتانيك التي غرقت قبل قرن من الزمان بعد إصطدامها بجبل الجليد مدفوعة بسرعة كبيرة من قبل قائدها الذي كان يعتقد أنها غير قابلة للغرق، في حين أنه تأخر في الانعطاف لتفادي جبل الجليد.

ثلاث سنوات بعد التحذير، فكما تجاهل قائد تايتانيك سبع رسائل لاسلكية كانت تحذره من وجود جبل الجليد، تجاهلت باخرة الجزائر الإشارات التي وصلتها من جميع الجهات، بما في ذلك تلك الصادرة عن المجتمع المدني. الجزائر لم تشرع في الانعطاف. لقد واصلت انتهاج نموذج نمو وإعادة توزيع اجتماعي غير فعال خاصة أنه غير مستدام. نموذج يستند أساسا على الإنفاق العام الممول من عائدات النفط والغاز المتذبذبة. ليست هناك أية إصلاحات جوهرية للحد من هذا الاعتماد المطلق على المحروقات. كما لم يتخذ أي إجراء قد يضر بالمستفيدين من الوضع الراهن، أو لمس الربيع الذي يقوضه النظام الاقتصادي والاجتماعي الراهن. لم يتخذ أي إجراء خلال مرحلة الوفرة المالية التي توشك على الانتهاء، كل الإصلاحات إذن ستتم في سياق الندرة وتحت الاكراه.

الانهيار الحالي لأسعار النفط ، والصدى الذي خلفه على الصعيد الدولي، شكل إنذارا مسموعا أكثر بكثير من تحذيرات المجتمع المدني. لم يفت الوقت بعد لتصحيح الوضع. الأزمة التي تلوح في الأفق يمكن أن تكون مفيدة لنا إذا ولدت وعيا وطنيا بالحاجة الملحة لبدء إصلاحات جوهرية. ولكن الأخطاء التي كانت قاتلة بالنسبة للسفينة الشهيرة في عام 1912، وكذلك تلك التي ارتكبت عندنا في سنوات الثمانينات، تذكرنا بما لا يجب القيام به للتعامل مع الوضع الحالي. ردود الفعل الأولى من السلطات حيال الأزمة الحالية تجعلنا للأسف نخشى أن التاريخ يعيد نفسه: لم يتم الإعلان عن أي إجراء جوهري، لم يعبر عن أي طموح للتغيير العميق، لا يوجد أي تشكيك في حالة الانسداد الراهنة. ومن هنا جاءت الدعوة للمرة الألف لتغيير المسار والتي سنعمل عليها خلال 2015.

جبل الجليد في الأفق : لا جدوى من الاعتقاد أنه يبتعد - انهيار اسعار البترول لا يغير شيئا

اليوم ، كل الإشارات واضحة ومتناسقة. جبل الجليد في الأفق. إننا في مواجهته كما هو الحال في عام 1985، نحن أمام صدمة نفطية جديدة . لا حاجة لأن نوهم أنفسنا بأنه وضع مؤقت وأن الأسواق ستتحسن. وهذا باعتراف وزير الطاقة، المشكلة اليوم ليست في هبوط الأسعار، ولكن أيضا في مدى قدرتنا التصديرية على المدى المتوسط في حين يستمر الاستهلاك المحلي في النمو بسرعة . لا حاجة للاعتماد على اكتشافات جديدة أو على المصادر " غير التقليدية " للمحروقات لأن خريطة الطاقة العالمية تتغير بسرعة كما أن تطور أسواق الطاقة سيستمر في حالة عدم الاستقرار والتقلب مع بروز فاعلين جدد في الساحة الطاقوية، المزيج الطاقوي في الدول المستهلكة عرف تغيرا عميقا وتطور أسواق النفط سوف لا يمكن التنبؤ بها إلى الأبد. نحن ببساطة لم يعد بإمكاننا الاعتماد على هذا المصدر سريع الزوال. لقد حان الوقت لنكون جزءا من الواقع الجديد، دون أمل : لقد بدأ تراجع الربيع، وسوف سيستمر بل وسيستارع.

هل سيكون تراجع الأسعار عابرا أو سيستمر؟ هذه مسألة ثانوية بالنسبة للجزائر بسبب ارتباطها بعوائد المحروقات المتقلبة وغياب الحكم الراشد المستقل. لن نكون في منأ عن المتاعب الجمة القادمة إما عاجلا أو آجلا. هذا الانهيار الذي تعرفه اسعار يذكركمنا بالمتاعب التي نشهدها.

من الممكن تحسن الأسعار مستقبلا، وحتى بالإمكان عودتها إلى مستويات مرتفعة، بالإمكان حتى اكتشاف احتياطات هامة وأن التراجع الحالي في الانتاج هو حالة ظرفية عابرة. ولكن وحتى وإن كانت هذه الحالة هي الفرضية الوحيدة من مائة

لحدث هذا السيناريو المتفاعل لن يحدث (لكنه مع الأسف ذلك ما سيكون)، إن تاريخنا المؤلم يمنعنا من المغامرة بتعرض جيل ٢٠٢٠ لصدمة اخطر من تلك التي تعرض لها جيل العام ١٩٩٠ .

لقد حان الوقت لفرض واقع جديد، وهو ما يرجح : انخفاض الربح بدأ، ومن المرجح أن يستمر . لا نتوقع أي مفاجآت سارة، إن التكلفة الاجتماعية ستكون مرتفعة للغاية إذا ما لم تتحقق تلك المفاجآت السارة.

لقد حان الوقت لمصارحة الشعب بالحقائق كما هي، وخاصة بالإصلاحات الجوهرية، والتي سيكون بعضها مؤلماً على المدى القصير، ولكنها ضرورية. هذه الإصلاحات ستكون ضرورية حتى في حال السيناريو المتفاعل بشأن تحسن أسواق النفط أو اكتشافات جديدة هامة، بدون هذه الإصلاحات فإننا نستنسخ الفشل الماضي ولن نتمكن من تحقيق التنمية التي كان سيسمح بتحقيقها باطن الارض في حال الاستعمال الأمثل لتلك الموارد.

تيتانيك 1912- الجزائر 1985: حتى لا نكرر في 2015 خطأ الفرملة بدون الانعطاف

الخطأ كان فادحا بالنسبة لتيتانيك: الفرملة كانت بشكل مفربط. لقد حاول قائد السفينة إبطاء سرعتها مع تغيير مسارها. إن خسارة السرعة جعل في الواقع من الانعطاف أمرا مستحيلا. الفرملة في الواقع ماهي سوى تأخيرا للاصطدام لدقائق فقط، وبدلا من ذلك تم منع السفينة من الانعطاف بما فيه الكفاية، وتم دفع جهتها الفارغة نوح شفرة الجليد.

هذا هو بالضبط الخطأ الذي وقع فيه حكامنا بعد العام 1985: لقد تم توقيف الاستثمار العمومي، مع الحفاظ على النمط غير المستدام للاستهلاك وإعادة توزيع الربح القائم على الاستدانة الخارجية في مقابل تأجيل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. لقد تم اللجوء إلى أسهل الأمور: تأجيل الصدمة عن طريق خفض النفقات الأقل تأثيرا على المواطنين، دون لمس نظام الربح والمستفيدين منه. وبقية القصة معروفة: الصدمة التي وقعت بعد خمس سنوات، كانت عنيفة. التعديلات التي تم إجراؤها تحت الإكراه، كانت لها تكلفة اجتماعية أعلى من ذلك بكثير، بعد أن تم إفراغ الصناديق ولم يكن لدينا أي مجال للمناورة .

تأخير الإصلاحات، وحماية الربح، وريح بعض الوقت يعني فرض في وقت لاحق تكاليف اجتماعية عالية وتوريث الإصلاحات الصعبة لمن سيصل للحكم لاحقا، رغم أنه سيجد نفسه في مواجهة الحائط: هل سيتكرر سيناريو سنوات الثمانينات عام 2015؟

السلطات تواجه اليوم في الواقع نفس خيارات الأمس، مع فارق واحد وهو أن الصناديق مملوئة بالأموال هذه المرة، الإغراء أكبر لدفع الصدمة لبضع سنوات أخرى وتجنب القيام بالإصلاحات الضرورية. يمكن للسلطات الاستمرار في ضخ الأموال من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز في الميزانية لأربع أو خمس سنوات أخرى. احتياطات النقد الأجنبي أيضا كافية لمواصلة تمويل استهلاك المواد المستوردة المدعمة من خلال الدينار المخفض بشكل واضح وصادرات ما فتأت تتراجع. هناك هامش مناورة مالي لاتخاذ الخيارات السهلة والاستمرار في العمى وتأخير مرة أخرى الإصلاحات الحقيقية.

الخيار الحالي القاضي بالحفاظ على الاستثمارات العمومية في مستوى مرتفع وعدم خفض الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم هو خيار جدير بالثناء: لن نوقف هذه المرة بنفس الطريقة خلافا للعام 1985، لدينا لحسن الحظ الإمكانيات. لكن إلى متى يمكننا تأخير الموعد النهائي للإصلاحات الحقيقية؟ هل يكفي صندوق ضبط الموارد والاحتياطات لثلاث سنوات؟ خمس سنوات؟ سبع سنوات؟ من غير المجدي التكهن أو وضع فرضيات بالاعتماد على ما ستكون عليه أسواق النفط ، أو على أساس قدرات الإنتاج وتصدير الطاقة التي تتوفر عليهما: هذه المسألة ثانوية وليس لديها إجابة موثوقة.

إلى متى يمكن تأجيل موعد الإصلاحات الحقيقية؟ هل سيبقى صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف لثلاث سنوات؟ لخمس سنوات؟ لسبع سنوات؟ من غير المجدي التكهن ووضع توقعات بناء علو ما سيحدث في أسواق الطاقة أو بناء على قواتنا الإنتاجية وصادراتنا من النفط والغاز، هذه مسألة ثانوية.

الأمر الذي لا مفر منه هو مدى الإصلاحات التي يتعين الاضطلاع بها والوقت الضروري لبداية بروز نتائجها (ما بين خمس وعشر أعوام بحسب كل قطاع) هذه العناصر تجعل الحسابات والتدابير قصيرة الأجل لا تغير شيئا.

الوقت ليس للتعديلات الظرفية والتعديلات العرضية الصغيرة للحد من النفقات، كما أن الوقت ليس لإتخاذ تدابير تقشف أو تدابير إدارية ضد الواردات والحد من نزيف رؤوس الأموال. لقد حان الوقت لتحويل نموذجنا الاقتصادي والاجتماعي وإنتهاج الحكامة التي تدعم ذلك.

التحدي يتمثل في الخروج من سياسات النظرة القصيرة والانخراط بشكل عاجل في تغيير الاتجاه بشكل كامل بالنسبة للبلاد برمتها وهو ما يجب أن يستمر لأزيد من عقد من الزمن، للأسف أنه لا شيء من هذا القبيل في الأفق إلى غاية الآن.

الحاجة الملحة للشروع الفوري في تحول اقتصادي على المدى الطويل: على المدى القصير سندفع ثمن خيارات الماضي الخاطئة.

التحول الاقتصادي الذي سيتم الشروع فيه يجب أن تسبقه خطة طوارئ بين 2015-2017 تشكل أولى خطوات التحول وتضع الأسس لتحول عميق في النظام الاقتصادي الوطني. وعلى عكس الخطاب السائد الذي يركز على تقليد الإنفاق العام، فإن موضوع خطة الطوارئ التي سنتشر قريبا من قبل نينبي Nabni، ليس لاقتراح استراتيجية بسيطة للحد من العجز في الميزانية. إن الأمر يتعلق بتحديد الإصلاحات الأساسية على المدى القصير والتي من شأنها تهيئة الظروف للخروج من مرحلة اقتصاد الربع. إن الأمر يتعلق أيضا بالانخراط في مسار نمو مستدام يمكن من الخروج من اقتصاد الربع خلال مرحلة اقصاها خمس عشرة سنة : هذا هو الأفق الذي يجب إنتهاجه لتحقيق التحول الضريبي والتحول الميزانياتي وتوزيع الصادرات وإعادة تصنيع البلاد. صياغة تدابير على المدى القصير ومزاوجتها مع رؤية اقتصادية طويلة الأجل ضرورية للغاية، إن الاستجابة لبعض الأشكال الظرفية على المدى القصير بدون إصلاحات هيكلية هي عملية غير مجدية.

الحلول لمشاكلنا الاقتصادية يتطلب بعض الوقت لحصد نتائجه. على المدى القصير، لا يمكن للأسف الشديد سوى دفع ثمن الخيارات الخاطئة للأمس، وتخفيف انعكاساتها الاجتماعية قدر الإمكان.

جبل الجليد الاقتصادي ليست وحده: تحديات أخرى قريبة ومهددة - الشروع في الانعطاف لتجنبها واقتناص فرص مؤاتية للرفاه الاجتماعي.

الظرف الحالي جعل من النقاش يتركز حول التحول الاقتصادي، وحول الصعوبات المتعلقة بالميزانية والاعتماد على عائدات النفط والغاز. ولكن هناك تحولات ملحة وهيكلية مفروضة على البلاد على مدى العقدين المقبلين، وبدون النجاح في تحقيقها فإن الفشل سيكون حليف التحول الاقتصادي. وحتى لا ننكر سوى الأكثر إلحاحا:

التحول الطاقوي: استنزاف مواردنا الطاقوية يتطلب مَنّا تغيير مزيج المصادر الطاقوية لدينا وأن نلتزم بتطوير الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، وغيرها) وكذا فرض النجاعة الطاقوية في الصناعة والنقل والبناء، وضبط أسعار الطاقة للحد من الاختلالات ودخول عصر "الاقتصاد الأخضر".

تحول نظام التحويلات الاجتماعية: مراجعة أهدافها، للذهاب نحو مزيد من العدالة واستهداف التحويلات والإعانات، النظام الحالي غير عادل وغير مستدام. إصلاح الحماية الاجتماعية ونظام التقاعد، مع مراعاة عدم كفاءة النظام الحالي مستقبلا من جراء وجود طبقة واسعة من الفئات النشطة في القطاع غير الرسمي وبدون وجود الضمان الاجتماعي. هذا التدفق من " المتقاعدين من القطاع الموازي" سيشرع في النمو في السنوات المقبلة مما يشكل تحديا كبيرا لنظام الرعاية الاجتماعية في البلاد.

تحول في نظام الرعاية الصحية العمومية: والذي يجب أن يعتمد على استراتيجية حقيقية تسمح بضمان صحة جيدة للجزائريين، أينما كانوا ومهما كانت إمكانياتهم المادية. هذا الانتقال يجب أن يترك مجالا كافيا للوقاية، مع الأخذ بعين الاعتبار بشيخوخة السكّان، وظهور أمراض جديدة وفقدان استقلالية مواطنينا. وأخيرا، هذا التحول يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عدم كفاءة آليات تمويل النظام الصحي الحالي الذي يحتاج إلى المراجعة بما يتوافق مع ضمان خدمات صحية للجميع.

انتقال بيئي وفي مجال التنمية المستدامة: بلدنا يعاني إجهادا حادا في مجال الموارد المائية، سوف تزداد الحالة سوءا في العقود المقبلة. المطلوب اليوم إنتهاج مقاربة جديدة في مجال التنمية المستدامة وإدارة الموارد (المائية وغيرها، الخ) وعلى وجه السرعة. التعمير سترزاد حدته مما يفرض إعادة نظر في تهيئة الإقليم وإعادة تصميم السياسات الحضرية. العديد من المنعطفات، يمكن أن نضيفها على غرار التعليم واقتصاد المعرفة، لأنها محددة لمعالم التغيرات الأساسية والهيكلية التي سيتم تنفيذها خلال 15 عاما القادمة لمجابهة التحديات الكبرى التي ستواجه البلاد من أجل تجنب " الجبال الجليدية " التي نتجه صوبها الآن.

التحديث الاقتصادي والاجتماعي الذي ننشده يجب أن يقوم على اقتصاد المعرفة الذي يريم التحولات الجوهرية والهيكلية الواجب القيام خلال 15 عاما القادمة للاستجابة للتحديات التي ستواجه البلاد وتجنب "جبال الجليد" التي نتجه صوبها الآن.

كذلك يجب أن يقوم تحديث النظام الاقتصادي والاجتماعي على أساس **التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال**، والتي يمكن أن تشكل فرصة هائلة لتنمية القطاع الاقتصادي. كما يمكن أن تسمح هذه التكنولوجيات بتحقيق وثبة إلى الأمام في العديد من القطاعات على غرار التعليم والصحة والإدارة العامة وأيضاً في مجال الاستهداف الدقيق للفئات المحتاجة.

كل ما من شأنه أن يكون تهديدا مستقبليا هنا هو في الحقيقة فرصا هائلة في حال الانعطاف في الوقت المناسب: في مجال التنمية الاقتصادية والشغل والرفاه الاجتماعي.

البديل لجبل الجليد هي جزائر أفضل للجميع، وهو ما ننشده بقوة من تطور وعدالة اجتماعية.

ومن أجل الإسهام في إعادة توجيه النقاش نحو التحديات الاساسية على المدى المتوسط، بنينابني Nabni ستنتشر خلال عام 2015 وصفا لبعض المنعطفات والإصلاحات الأساسية التي من شأنها إنجاح التحول في حدود العام 2030. هذه الانعطافات تندرج في سياق المخطط الاستعجالي. مزج إجراءات المدى القصير مع تصور على المدى البعيد أكثر من ضروري: إنه كل ما كان ينقص جميع المحاولات السابقة.

لا انعطاف دون إصلاح الدفة والحكمة.

على الرغم من الإنجازات التي لا يمكن إنكارها، وعلى الرغم من المبالغ الضخمة من الاستثمارات العمومية والتحويلات الاجتماعية السخية ولكن بدون إستهداف الفئات المستحقة، لم يوجد بعد ما يسد الفجوة التي نشأت بين الدولة والمواطن، أو لاستعادة الثقة المقطوعة منذ فترة طويلة. هذه الملاحظة تفرض تغييرا جذريا في مناهج عمل الدولة وعلاقتها بالمواطن.

هناك حاجة ملحة لتغيير المسارات لاستعادة الثقة، لإعادة بناء العقد الاجتماعي الذي يربط بيننا وإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمواطنين. هذه الروابط الضرورية أنحرفت للأسف بسبب الربيع والحكم السيئ. إنها ولدت تشوهات عميقة في عمل الدولة ومن خلالها أصيب المجتمع ذاته.

بدون إصلاح " الدفة " التي هي الحكامة العمومية، نقطة الانعطاف الممكنة. إصلاح الحكامة في الواقع هي قاعدة التحول التي ننشدها. إن الامر يتعلق بالشروع في الانتقال من الدولة إلى دولة القانون، التي تكون منفصلة عن الربيع، وتكون مسؤولة، متفتحة، شاملة، شفافة واستراتيجية - دولة ديمقراطية حقا. ترجمة هذه المفاهيم ضمن عمل الدولة، في تنظيمها، في علاقتها بالمواطن وفي تسيير الإصلاحات هو شرط أساسي لأي مشروع وطني للتحول. فقط هذه التحولات في الحكامة العمومية هي التي سوف تقلل من الفجوة الراهنة بين الدولة والمواطن. انها جميعا أكثر ضرورة من الإصلاحات الصعبة التي تنتظر البلاد. إنها لن تكون ممكنة إلا إذا تم استعادة الثقة وشرعية المؤسسات بالكامل.

يجب تنفيذ هذه التحولات على وجه السرعة: إنها مستعجلة، ليس أن اسعار النفط أنهارت، ولكن لأنها تحتاج إلى وقت طويل لتعطي أكلها. إن انهيار الأسعار سوى مجرد جرس إنذار مع الأسف. المستعجل الآن هو الحاجة للشروع في التحولات، وما تتضمنه وحتى في حال كانت اسعار النفط عند ١٢٠ دولار للبرميل. الفارق هو أنه عند هذا المستوى من السعر لا يرتفع حجم انتاج البلاد، الخطر الداهم هو أننا لا نستطيع الإصلاح بدون كلفة إجتماعية عالية. ربما الحسنة الوحيدة لجرس الانذار هذا هي الانتباه إلى الاستعجال بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، حتى لا نؤجل هذه الورشات بصناديق فارغة " لجيل ٢٠٢٠"، إننا سنفرض عليهم تعديلات مؤلمة أكثر في حال عدم شرونا في الإصلاحات اليوم.